



صفحة (٢) من



صفحة (٣) من

الاسرائيلي

المنتزه

الثلاثاء ٢٠٢١/١٣/٢٠ الموافق ١ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٦ السنة التاسعة عشرة



ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

الانهيار السياسي لحزب العمل سبق جولات الانتخابات الأخيرة!

بقلم: أنطون شلحت

في تقرير مدار الاستراتيجي الأخير بشأن المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠-٢٠٢١ تم التطرق، لدى الحديث عن نتائج انتخابات الكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار الفائت، إلى المفاجأة التي سجلها حزب العمل في إثر انتخاب عضو الكنيست ميراف ميخائيلي رئيسة له، بحصوله على سبعة مقاعد بعد أن كانت كل استطلاعات الرأي العام تتوقع له قبل انتخابها ألا يتمكن من اجتياز نسبة الحسم.

وأشرنا إلى أن أهم أسباب تلك التوقعات تعود إلى ما يلي:

أولاً، بعد انضمام حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتانياهو، تراجع تأييد ليدى ليوفا التي اعتبرت هذه الخطوة «خيانة»، فقررت التصويت لأحزاب بقية في المعارضة وفي مقدمها حزب «يوجد مستقبل»، وعندما تم انتخاب ميخائيلي عاد جزء من المصوتين إلى الحزب، لا سيما بعد قرار الانسحاب من الائتلاف الحكومي.

ثانياً، عاد التحالف الذي أقامه رئيس العمل السابق عمير بيرتس مع حزب «غيشر» في دورتي الانتخابات السابقتين بالضرر على العمل، لا سيما بعد أن حافظ بيرتس على هذا التحالف بالرغم من إخفاقه في دورة انتخابات الكنيست الـ ٢٣ (أيلول ٢٠١٩)، وبعد أن انسحبت رئيسة «غيشر»، أولي ليفي-أبكسيس، من التحالف بعيد الانتخابات، وكشف النقاب عن تصريحاتها التي أعلنت فيها رفضها المشاركة في فعالية لإحياء ذكرى إسحاق رابين. ومع ذلك لم يتخذ حزب العمل أي موقف جراء ذلك.

ثالثاً، أعاد انتخاب ميخائيلي الأمل لدى الكثير من المصوتين للحزب الذين قرروا عدم التصويت له بسبب توجه بيرتس لدمجه في حزب «أرزق أبيض»، واعتبروا أيضاً أن رئيس هذا الحزب الأخير بيني غانتس خدع مصوتينه بانضمامه إلى حكومة مع نتانياهو.

رابعاً، انتهازية بيرتس، فالكثير من المصوتين لحزب العمل اعتبروا أنه دمر الحزب في الدوريتين السابقتين، فضلاً عن انتهازيته وتقلبه بين الأحزاب المختلفة، وبعد انتخابه تراجع قوة الحزب أصلاً في الانتخابات السابقة، بينما اعتبرت ميخائيلي بانها إنسانة مثابرة في مواقفها الأيديولوجية والسياسية، فرفضت الانضمام إلى حكومة نتانياهو وظلت في موقع المعارضة حتى بعد انضمام حزب العمل، وهو ما أعاد الكثير من المصوتين التقليديين للحزب، وكانت ميخائيلي من أشد المعارضين لدخول الحزب إلى حكومة نتانياهو، فقد كتبت حينها مقالاً اعترضت فيه بشدة على هذا القرار.

وحذرت من أن حزب العمل ينتحر سياسياً عبر هذه الخطوة. وكان عنوان مقالها: «لحظة قبل الانتحار النهائي لحزب العمل»، واستهلته ببناء لمؤيدي العسل جاء فيه «لدينا بضعة أيام (تصمد قبل التصويت في مؤتمر الحزب على الانضمام إلى الحكومة) لإنقاذ اليسار الصهيوني في إسرائيل. أريدكم وأريدكم معي لنمنع الانتحار النهائي لحزب العمل الذي يقوده عمير بيرتس وأبيسيك شمولي والذي سيؤدي إلى شطب الحزب في حكومة نتانياهو، الحكومة الأكثر خطورة وفساداً التي تشكلت هنا. يريدون أن يكون حزب العمل شريكاً في إلغاء اتفاق السلام مع الأردن، وفي شطب اتفاق أوسلو، ووفقاً لميخائيلي، هذه ليست المرة الأولى التي يقف فيها الحزب أمام مفترق طرق، وقد وصل إلى هذا الوضع براياًها بسبب دخوله إلى حكومة يمين، وتنفيد سياساتها المدمرة، وبيرتس يفعل ما فعله إيهود باراك في العام ٢٠٠٨، وأتذكر أنك سمعت نفس الكلمات الكبيرة حول مصلحة الدولة، وهناك أيضاً كانت «الإنجازات» في الاتفاقات الائتلافية رابعة، ولكن انتهى الأمر إلى ما انتهى عليه الوضع سواء فيما يتعلق بواقع الدولة أو واقع الحزب.

مع ذلك ينبغي أن نشير إلى أن انخراط حزب العمل لم يتزامن مع جولات الانتخابات الأربع الأخيرة، بل سبغها بأعوام كثيرة، كما أن عدة رؤساء آخرين للحزب سبقوا بيرتس في ما وصف بأنه «هروب من مواقف يسارية» كانت مبدئية العمل، كما لو أنها نار حارقة، وأخرهم آفي غباي، الذي انتخب لرئاسة العمل في العام ٢٠١٧ وظل يشغل هذا المنصب حتى انتخابات الكنيست الـ ٢٣ التي جرت في أيلول ٢٠١٩.

فبعد انتخابه أدلى غباي بمقولات أثارت نقاشاً في الحلبة السياسية الإسرائيلية وفي حزب العمل حول مقارنته السياسية واستراتيجيته الانتخابية. ومصدرت عنه أساساً ٤ مقولات أساسية، كانت على النحو التالي:

أولاً، إعلانه أنه في كل حكومة سوف يؤهلها لن يشارك القائمة المشتركة التي وصفها بأنها قائمة معادية لإسرائيل ومشغولة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورافق هذا التصريح هجوم شنه غباي ضد عضو الكنيست العربي في تحالف «المعسكر الصهيوني» (بين حزب العمل وحزب «الحركة» المنحل بزعامة عضو الكنيست والوزيرة السابقة تسيبي ليفني) أشار خلاله إلى أن هذا الأخير لن يكون جزءاً من «المعسكر الصهيوني» في المرحلة المقبلة.

ثانياً، تصريحه بأن كل تسوية سياسية أو حل دائم مع الفلسطينيين لا يجب أن يرافقه تفكيك للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. وأوضح غباي أن الله وعد إبراهيم بكل «أرض إسرائيل»، لكنه أبدى استعداده لحل الدولتين، حيث قال إنه «يؤمن بأن كل أرض إسرائيل لنا، ولكن بسبب وجود ٤,٥ مليون فلسطيني، على إسرائيل التوصل إلى تسوية من أجل إيجاد وضع تعيش فيه في دولة تهاجرت ذات غالبية يهودية، وهم يعيشون في دولة خاصة بهم»، زاعماً أنه يعتقد بحل الدولتين لكنه لا ينشغل بحقوق الفلسطينيين، وأضاف «إذا تمكننا من التوصل إلى اتفاق سلام، فأنا أعتقد أنه يجب إيجاد حلول إبداعية من أجل تجنب إخلاء مستوطنات!»

ثالثاً، دعمه لقرارات الحكومة بشأن طرد اللاجئين المهاجرين من أفريقيا، ونصحت هذه القرارات على طرد هؤلاء اللاجئين إلى دولة ثالثة أو اعتقالهم من دون تقييد العدة إذا رفضوا ذلك، وطلب غباي من أعضاء الكنيست من «المعسكر الصهيوني» التصويت مع الحكومة في هذه المسألة.

رابعاً، مقولته أن اليسار نسي ما معنى أن يكون يهودياً، وهي مقولة سبق أن قالها نتانياهو عشية انتخابات ١٩٩٦، ونطق بها في حينه في أن أحد الحاخاميين والتفتتها وسائل الاعلام ونشرتتها، وعاد عليها غباي لكن بشكل علني.

ولابد من التنويه بأن جُلّ النقاش الإسرائيلي حول مقولات غباي السالفة الذكر على مقولة أن اليسار نسي ما يعني أن يكون يهودياً، وقلة هي المداولات التي تناولت مقولته عن القائمة المشتركة، لأن في المقولة الأولى تأكيداً لما قاله نتانياهو سابقاً وما يدعيه اليمين عموماً عن «اليسار الإسرائيلي» بينما المقولة الثانية لم تكن شاذة ولو على مستوى السلوك السياسي المعهود في كل المشهد الإسرائيلي، وفي الموت عينه أعيد إلى الأذهان أنه عندما كانت عضو الكنيست شيلي جيموفيتش رئيسة لحزب العمل قالت إنها لا ترى في المستوطنات «خطية» أو جرمية، وأكدت أن «تسمية حزب العمل يساراً هو بمثابة ظلم تاريخي»، وقال عضو الكنيست إسحق هيرتسوغ عندما كان رئيساً لهذا الحزب إنه «يتعين علينا التوقف عن إعطاء الانطباع بأننا دائماً نجيب العرب!»



(أ.ب.ب)

المصلق (يمين): «من المحظور فقدان ميرتس، والرذ قبائلته: لو لم تكن ميرتس سنحصل على ٦١»

الانتخابات الإسرائيلية بالأرقام: معاقل قديمة لـ «اليسار الصهيوني» ضاعفت أصواتها الحزبي والعمل وميرتس

كتب بهروم جرابيسي:

محسوب على ما يسمى «اليسار الصهيوني»، ويعلن أنه يوافق على حل الدولتين، ولربما يذهب أكثر بخطوة أو اثنتين، عما يعلنه ما يسمى بـ «اليمين المعتدل»، أيضاً وفق التعريفات الإسرائيلية.

وما يراد قوله، أن نتيجة الحزبين، هي أحد أبرز التحولات في الشارع الإسرائيلي منذ النصف الثاني من سنوات التسعين الماضية، وحتى الآن.

ورأينا في أبرز المدن التي كانت محسوبة في ما مضى على معاقل حزب العمل، وإيضاً ميرتس، أن الحزبين ضاعفاً تقريبا عدد الأصوات التي حصلوا عليها، دون احتساب أولئك الذين صوتوا خارج أماكن سكنهم، وكانت نسبتهم الأعلى في هذه الانتخابات، ٩,٦٪ من إجمالي الناخبين، مقابل ٧,٠٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠، و٣,٨٪ في انتخابات نيسان ٢٠١٩ للكنيست الـ ٢١ التي تم تصدق سوى شهرين.

ففي مدينة تل أبيب، حصلت القائمة التحالفية للعمل وميرتس في انتخابات آذار ٢٠٢٠، على قرابة ٣٩ ألف صوت، وقفز مجموع أصوات الحزبين في الانتخابات الأخيرة، إلى ما يقارب ٧٦ ألف صوت، وفي حينه زادت الأصوات من ١٠٤٠٠ صوت في آذار ٢٠٢٠، إلى حوالي ١٨ ألف صوت في آذار الماضي، وهاتان المدينتان عينتا لنمطية تصويت مدن تتميز بكونها مدناً عصرية علمانية، ذات قوة اقتصادية كبرى.

من السابق لأوانه الحديث عن نهضة جديدة لحزبي العمل وميرتس، وهذا يتطلب مراقبة مستقبل هذين الحزبين وأدائها في بحر السياسة الإسرائيلية العاصف، الذي يتخبط منذ أكثر من عامين، بين معسكرين: الأول متجانس، وهو اليمين المتشدد بقيادة الليكود ورئيسه بنيامين نتانياهو، والثاني، خليط غير متجانس من الأحزاب والقوائم التحالفية، التي شعارها الأول إبعاد نتانياهو الشخص عن رئاسة الهرم الحاكم بسبب قضايا الفساد التي تلاحقه، ولكنها لا تنتقص كثيراً من قوته كحزب.

ويقف الحزبان في وسط هذه المعادلة، ولأول مرة منذ تشكيله لا يرفض حزب ميرتس المشاركة في حكومة هدفها الأول إبعاد نتانياهو عن رئاسة الحكومة، حتى ولو كان أبرز شركائهم من رموز اليمين الاستيطاني المتشدد: حزب «يمينا»، برئاسة نفتالي بينيت، وأمل جديد لإسرائيل» برئاسة جديعون ساعر، و«إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان.

وفي حال تشكيل حكومة كهذه، وحالياً صعب جداً رؤيتها تتشكل، فسيبدأ كل واحد من الأحزاب، وبالأساس أحزاب اليمين الاستيطاني، بتسديد الفواتير السياسية لجمهور الناخبين، وإلا فإنها ستلقى الضربة في كل انتخابات تالية، وهذه «الفواتير» من المفترض أن تكون نقیضة لبرنامج حزب ميرتس، ولحد معين، ستكون إشكالية أيضاً لحزب العمل الذي إن لم يستغل فرصة نهوضه، فإنه قد يعود إلى حافة الهاوية السياسية من جديد.

هذا ما حصل في انتخابات نيسان ٢٠١٩ للكنيست الـ ٢١، حينها انهار تمثيل حزب العمل من ٢٤ مقعداً، في انتخابات ٢٠١٥ للكنيست الـ ٢٠، وكانت حصته المباشرة فقط ١٩ مقعداً، إلى ٦ مقاعد في نيسان ٢٠١٩، ما يعني أنه إذا أخضع حزب العمل المتجدد حالياً نفسه من جديد لأحزاب اليمين، قد تسحب السجادة من تحت أقدامه.

حتى الآن فإن كل الأحزاب التي تدور في فلك الحكم تعلن أنها ستمنع بكل قوّة انتخابات خامسة، وقد يكون دافع بعضها تخوفه من مواجهة خطر الزوال في الانتخابات المقبلة، على ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، التي فرقت بالونات هوائية من جهة، ونفخت في بالونات أخرى فاجأت في حجمها رغم صغره، وهذا يدل على حالة عدم الاستقرار في الشارع الإسرائيلي.

ولكن رغم كل هذه البيانات والتصريحات، فإن إسرائيل قد تجد نفسها مجدداً أمام انتخابات خامسة، ويمكن القول إن نسبة احتمال حصولها ٥٠ بالمائة.

نسيباً، في محاولة لتشكيل حكومة يترأسها بينيت، ورئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد بالتناوب، على الرغم من أن حكومة كهذه لا يمكن أن تقوم من دون دعم خارجي، أو حتى مشاركة فعالة، من أعضاء كنيست عرب، وهذا مشهد سيكون من الصعب تخيله، لأن حكومة كهذه ستضم أيضاً من غلاة اليمين الاستيطاني المتشدد، أمثال بينيت وساعر وأفيغدور ليبرمان وغيرهم.

وحسب ما نشر، فإن بينيت طالب نتانياهو بأن يضغط على كتلة «الصهيونية الدينية»، كي تقبل باحتمال أن تقام حكومة تضم ٥٩ نائباً، وتتلقى دعماً خارجياً من القائمة العربية الموحدة.

كذلك، وكما كان متوقعا، فإن الليكود بدأ يفحص احتمالات شق كتل برلمانية، وأوها كتلة «أمل جديد لإسرائيل» برئاسة ساعر، إذ أعلنت النائبة المنسقة عن حزب الليكود، شيران هسكيل، أنها تلقت إغراءات من الليكود للانضمام عن كتلتها والانضمام لليكود، وانشقاق كهذا يحتاج إلى نائبين من الكتلة التي تضم ٦ نواب (ثلاث كتلة على الأقل حسب القانون)، إلا أن الكشف عن هذه الضغوط يدل على نية الرفض، وكما يبدو لن ينجح الليكود في هذا السيناريو، إذا عرفنا أسماء باقي الكتلة، مثل ساعر رئيس الحزب، والوزير الأسبق بنيامين بيغن، والوزير الأسبق زئيف إكين.

مفاجأة حزبي العمل وميرتس

من أبرز مفاجآت انتخابات آذار الماضي، كانت نتيجة حزبي العمل وميرتس، المحسوبين وفق التعريفات الإسرائيلية على ما يسمى «اليسار الصهيوني»، فلهذين الحزبين جمهور مشترك إلى حد ما، وكلاهما اقتربا من الهاوية والاختفاء الكلي من الخارطة السياسية، كما عرضنا في قراءات سابقة لنتائج الانتخابات.

فحزب العمل كاد يخفي كلياً وفق المشهد الذي كان حاصلًا حتى أوائل الشهر الأخير من العام الماضي، كانون الأول ٢٠٢٠، وكانت استطلاعات الرأي تشير إلى أنه لن يجتاز حاجز ٢٪ في الانتخابات، بينما نسبة الحسم للتمثيل البرلماني ٣,٢٥٪، ولكن الحزب بدأ يثبت في استطلاعات الرأي بعد انتخاب رئيسه الجديدة ميراف ميخائيلي، وتعرّز أكثر بعد انتخاب قائمته للانتخابات، التي هي بغالبيتها وجوه جديدة، وحصل العمل على ٧ مقاعد، وفق التوقعات له في الاستطلاعات.

ولكن في المقابل، وأمام قفزة العمل، كان يبدو في استطلاعات الرأي أن حزب ميرتس سيدفع ثمن «عودة الحياة» لحزب العمل إن صبح التغيير، وأنه على الأغلب لن يجتاز نسبة الحسم، إلا أنه في نهاية المطاف اجتازها وحصل على نسبة ٤,٦٪، وتمثل بـ ٦ مقاعد.

في المجموع العام، قفز عدد أصوات قائمته العمل وميرتس مجتمعين بنسبة ٧٦٪، مقارنة مع ما حصل عليه الحزبان اللذان كانا في قائمة تحالفية في انتخابات آذار ٢٠٢٠ للكنيست الـ ٢٣، وهذه الزيادة الكبيرة والمفاجئة. لم تكن سوى أن الحزبين استرجعا بعضاً من قوتيهما السابقة، ليس فقط في الماضي البعيد، بل حتى في السنوات الأخيرة، وحينما نتحدث عن قوة مجتمعة لحزبي العمل وميرتس حالياً من ١٣ مقعداً، لا بد من أن نشير إلى أن الحزبين حصلوا في انتخابات العام ١٩٩٢ على ٥٦ مقعداً، وحتى في العام ٢٠١٥، في انتخابات الكنيست الـ ٢٠، حصل الحزبان مجتمعين على ٢٩ مقعداً؛ وعلى الرغم من أن العمل خاض تلك الانتخابات بقائمة تحالفية مع حزب الوزيرة السابقة تسيبي ليفني، إلا أن تأثيرها في نتيجة تلك الانتخابات كان هامشياً.

وحصلت قائمته العمل وميرتس في تلك الانتخابات على ما يقارب ٩٥٢ ألف صوت، في حين أن القفزة التي نتكلم عنها هنا في انتخابات آذار الماضي، كانت بحصول الحزبين على ٤٧١ ألف صوت.

وعلى الرغم من مواقف حزب العمل وممارساته في كل الحكومات التي قادها أو شارك فيها، إلا أنه بموجب التعريفات الإسرائيلية هو

تبدو احتمالات تشكيل حكومة إسرائيلية ذات أغلبية ثابتة، متدنية، بعد أسبوع تقريبا من تكليف بنيامين نتانياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، وعلى الرغم من هذا، حتى يوم ١٨ أيار، فإن كل الاحتمالات واردة، بدءاً من حل الكنيست مجدداً والتوجه لانتخابات خامسة، وحتى تشكيل حكومة واسعة، تحت يافطة، «إخراج إسرائيل من أزمتها»، من ناحية أخرى، دلت قراءة لنتائج الانتخابات على أن المعادل القديمة لما يسمى بـ «اليسار الصهيوني»، قد استنفرت نسبياً في الانتخابات الأخيرة، لدعم قائمته حزبي العمل وميرتس، وضاعفت أصواتها لهذين الحزبين، مقارنة مع انتخابات آذار ٢٠٢٠، التي كان فيها الحزبان متحالفيين في قائمة واحدة.

وفي نهاية الأسبوع، استكمل بنيامين نتانياهو جولة اللقاءات الأولى مع شركائه الفوريين المقترزين، وبضمنهم كتلة «يمينا»، برئاسة نفتالي بينيت الذي يحاول تلمس طريق آخر له، ليصل إلى رئاسة الحكومة، متكئاً على الكتل التي تعلن معارضتها لاستمرار حكم نتانياهو الشخص، على الرغم من ضعف هذا السيناريو.

فقد عقد نتانياهو اجتماعات مع رؤساء كتلتي المتدينيين المتمزتين الحزبيين شاس ويهدوت هتورا، وكتلة «الصهيونية الدينية»، وهي الكتلة الأكثر التصاقاً بالليكود وبشخص بنيامين نتانياهو، وأوصت بتكليفه بتشكيل الحكومة لدى الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، لكن القضية الأبرز في هذا المحور، وفق ما ينشر في وسائل الإعلام، هي الموقف من احتمال أن تدعم القائمة العربية الموحدة، برئاسة منصور عباس، الحكومة من الخارج، في حال ضم الائتلاف كتلة «يمينا» ويتصور ضم ٥٩ نائباً، بعيداً بنائبين عن الأغلبية الأدنى المطلوبة.

وتعارض كتلة «الصهيونية الدينية»، التي تمثل المستوطنين والمتدينيين الصهاينة الأشد تطرفاً، أي حكومة سترتكر على دعم خارجي من القائمة العربية الموحدة، في حين أن الأخيرة لم تصرح جهاراً باستعدادها لدعم حكومة كهذه، بل تعلن على لسان قسم من نوابها، أنه ليست لديها أبواب مغلقة، وأنها على استعداد لدعم كل حكومة تلبى طلبات تعرضها عليها، والقصد طلبات متعلقة بحقوق مدنية وخدماتية يومية للفلسطينيين في إسرائيل.

كما أن «العربية الموحدة» لم تطلق أي تصريح موازٍ لبيان «الصهيونية الدينية»، بمعنى رفض حكومة تضم الأشد تطرفاً، ما تم تفسيره في أوساط سياسية وإعلامية، أنه لا اعتراض لديها، طالما الأمر من ناحيتها مرتبط بتحقيق مطالب خدمتية.

كان هذا السيناريو في الطرف الآخر، وهو سيناريو تشكيل حكومة برئاسة تناوبية بين نفتالي بينيت، ورئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد، إذ إن الأغلبية هناك ليست فورية، وانتشر في وسائل الإعلام عفن ووصفت بأنها مصادر في حزبي «يمينا» بزعامة بينيت، و«أمل جديد» بزعامة جديعون ساعر، أن لا اعتراض لديهم على تشكيل حكومة برئاسة لبيد مغلقة، ولأنها على استعداد من الخارج من «العربية الموحدة»، ولكنهما يرفضان أي دعم من «القائمة المشتركة» التي تضم ٦ نواب.

اللقاء بين نتانياهو وبينيت، الذي عقد ليلة الخميس/ الجمعة، وصفه حزبا الصهاينة بأنه جرى «بأجواء إيجابية»، إلا أنه لم يمر يومان حتى بدأت تصدق أنباء تدل على أن لعبة شد الحبل على أشدها بين الشخصيين، وحسب ما نشر، فإن بينيت الذي لكتلته ٧ مقاعد برلمانية من أصل ١٢٠ مقعداً، يطالب برئاسة حكومة بالتناوب، وهو مطلب لا تذكره الحلبة السياسية الإسرائيلية في تاريخها، بأن يطالب رئيس حزب يُعد صغيراً نسبياً برئاسة حكومة بالتناوب.

ومن الصعب رؤية نتانياهو يوافق على مطلب كهذا، حتى لو انتقل بينيت إلى «الضفة المقابلة»، حيث تتكدس مجموعة كتل صغيرة

«معسكر التغيير» في إسرائيل.. خليط هجين ومتناقض!

كتب عصمت منصور:



(أفب)

أحزابه وحالة عدم الثقة التي تسود بينهم والبحث الدائم عن طرف يلقون عليه اللوم بالفشل في كل مرة، والأهم من ذلك هو عدم امتلاكهم الشجاعة الكافية للإقدام على اتخاذ خطوات جريئة وخاصة في قضية الاعتماد على الصوت العربي، وهي عوامل تخفدهم أهم الأوراق التي من خلالها يمكن أن يحققوا الشعار الذي حولوه إلى قاسم مشترك يجمعهم معا.

إلى جانب ليبرمان والذي يعد واحدا من مكونات هذا المعسكر، شكك الكاتب يارون توبرينك في الحكم يحتاج إلى روافع حقيقية لا تتوفر في اسمه «معسكر التغيير»، معتبرا أن هذا المعسكر هو من صنع الإعلام، وأنه لا وجود له على أرض الواقع لأنه لا يمكن أن توجد أرضية قادرة على أن تجمع أيمن عودة مع ليبرمان وجدعون ساعر مع مراعاة وهندل ومع ميرتس، معتبرا أن تغيير هذا المعسكر الذي «اخترعه الإعلام والمعلقون السياسيون الذي دفعوا بيبي غانتس إلى أحضان نتنياهو عندما اخترعوا الحاجة إلى الوحدة في مواجهة كورونا».

لا أدل على كل ما سبق ومن أجواء روضة الأطفال التي شبه بها ليبرمان هذا المعسكر من توقيع نفتالي بينيت عشية الانتخابات وبشكل مرتبك وارتجالي على وثيقة يتعهد فيها «أن لا يجلس في حكومة يتراستها يائير لبيد» وهو الذي يفترض أن يكون رئيس أكبر حزب في هذا المعسكر، وكل هذا من أجل أن ينافس على الفوز بمنصب رئاسة الحكومة رغم حصوله على سبعة مقاعد فقط في هذه الانتخابات.

قد يفشل نتنياهو في تشكيل حكومة، إلا أن المعسكر المضاد له لن يتمكن من إزاحته وتشكيل حكومة بديلة عن حكومته، يبقى هذا الطموح مجرد شعار فارغ إلا أنه حيوي ووجودي بالنسبة لأحزاب تفتقر لبرنامج حقيقي ولا تجد ما يمكن أن يفرقها عن بعضها أو يميزها أيديولوجيا، وفي ظل تحول المنافسة إلى منافسة شخصية وحول الأسماء فقط.

ستتصّب محاولات نتنياهو في تشكيل حكومة على جدعون ساعر ونفتالي بينيت لأنهما لا يمتلكان «الشريعة» الكافية لدى جمهور اليمين في الذهاب للحال مع يائير لبيد وحزبي العمل وميرتس على حساب حكومة من اليمين، كما أنهما قد يفقدان الكثير من قوتها في حال الذهاب إلى جولة انتخابات خامسة.

محاولات نتنياهو هذه قد لا تعطيه أثلاث الأعلام الذي يبحث عنه، ولكنها ستقدم له نقطة هجوم مريحة ضدهما في الانتخابات القادمة إذا ما فرضت عليه، أو تجعله يمتلك المسوغ للذهاب والبحث عن الصوت العربي.

الصوت العربي الضائع

لا يعتبر انقسام القائمة العربية المشتركة على ذاتها، وتراجع قوتها وانخفاض نسبة التصويت في المجتمع العربي، الخسارة الوحيدة التي منيت بها في هذه الانتخابات، إذ إن وقوف القائمة الموحدة على الجدار، وعدم الخروج بموقف واضح ضد حكومة ونهج بنيامين نتنياهو، وإبداء الاستعداد للتعاون معه، أفقد الصوت العربي في الكنيست قيمته وقدرته على المناورة وقطع الطريق على نتنياهو في تشكيل حكومة، أو سن قوانين تقيد معسكر نتنياهو، وبدل ذلك فإن هذا الحياد منح نتنياهو هامشا أوسع للضغط على جدعون ساعر والأحزاب اليمينية الأخرى التي تتخوف من قدرة نتنياهو على تشكيل حكومة بمعزل عنها.

وإن وجود القائمة المشتركة في «معسكر التغيير» من دون أن تتمكن عمليا من أن تكون جزءا من أية حكومة يعكس جزئية أخرى تضعف هذا المعسكر ومحدودية خياراته.

«روضة أطفال»!

ربما يكون الوصف الذي أطلقه أفيغدور ليبرمان، في مقابلة أجراها معه موقع «واينت» في الثامن من آذار الماضي وقال فيها إن «معسكر لا بيبي هو أشبه ما يكون بروضه أطفال»، هو الوصف الأقرب إلى الواقع، بسبب الأنا المتضخمة لدى رؤساء

يمينية أيديولوجية إلى «معسكر التغيير» دون أدنى تنسيق بينها، أو محاولة التوحد في قائمة واحدة، عزز من قدرة نتنياهو على البقاء، وشجعه لأن يدعو نفتالي بينيت وجدعون ساعر إلى العودة إلى «معسكر اليمين» الذي يقوده، وعدم إضاعة فرصة تشكيل حكومة يمينية ترسخ حكم اليمين، وهي دعوة وصفها الصحافي المعروف بعادته لنتنياهو بن كسييت في مقالة له في صحيفة «معاريف» بأنها «دعوة وقحة» بعد كل ما فعله بهم ومحاربتهم لهم لدرجة «أن يسخر موقع والا الإخباري لتشويه نفتالي بينيت» وإهماله في جولات المفاوضات الائتلافية وتعمد «إهانته وأذلاله».

العمر الافتراضي «لمعسكر التغيير» بيد نتنياهو

كلف رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين وبعد انتهاء جولة المشاورات والاستماع لتوصيات رؤساء الكتل الفائزة في الانتخابات، بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة أولا، بعد حصوله على ٥٢ صوتا مقابل ٤٥ صوتا ليائير لبيد وسبعة أصوات لنفتالي بينيت، وامتناع القائمتين العربيتين وحزب جدعون ساعر عن التوصية على أحد.

تظهر هذه النتيجة بشكل فاقع حالة عدم الثقة والانسجام بين مكونات «معسكر التغيير»، وهو ما يمنح نتنياهو الفرصة للتحكم مرة أخرى في جدول أعمال الحلبة السياسية وإعادة خلطها من خلال استهداف الأحزاب ذات الجذور اليمينية، والتي تستمد شرعية وجودها ليس من عائداتها بل بقدر ما تستمدها من جمهورها اليميني.

وقد فشل جدعون ساعر في أن يحل مكان نتنياهو، وأن يسحب مصوتي الليكود إليه، كما فشل نفتالي بينيت في أن يسوق نفسه على أنه حزب يميني عريض، وليس حزبا قطاعيا عريضا يتسع لجمهور اليمين، بينما نجح نتنياهو في الحفاظ على جمهوره، ونجح في تعزيز المنافسة لصالحه لدى أوساط الصهيونية الدينية، من خلال دعمه للوحدة بين بتسلئيل سموتريتش وإيتامر بن غفير من أتباع كهانا وحصولهما على عدد من المقاعد يساوي ما حصل عليه جدعون ساعر.

ما يسمى «معسكر التغيير» هل تكفي الرغبة باطاحة نتنياهو؟

أهميتها إلى أدنى مستوى، مفسرة أن التردد الذي تم التعبير عنه في الاستطلاعات المتكررة لدى جمهور واسع من المصوتين الراضين لنتنياهو «عاطفيا» بين جدعون ساعر ويائير لبيد، على الرغم من الفارق الهائل في الخلفية والبرنامج والأيديولوجيا بينهما، إنما يعكس «حالة من البحث عن انتماء لرئيس قوي» وليس حزب أو برنامج، وأن من لم يجد في هذين الزعيمين بديلا مقنعا عن نتنياهو اختار «عدم التصويت».

عبر أربع جولات انتخابية متتالية خلال عامين، برزت إلى العيان أيضا ظاهرة ضعف اليسار، والتي تحولت في الانتخابات الأخيرة إلى ظاهرة انزياح الوسط أكثر وأكثر وأكثر نحو اليمين.

تصف موران أزولاي في مقالة لها على موقع «واينت» بأن أبرز ظاهرة في الانتخابات الأخيرة هي أن الصراع انتقل من كونه صراعا بين اليمين واليسار أو الوسط، المركز، إلى كونه صراعا بين «معسكرين يمينيين» وهو صراع صدامي ومباشر ما بين «زعيم كاريزماتي مكرس ويحظى بإجماع اليمين هو نتنياهو، وتلميذه المكروه ومدير مكتبه السابق نفتالي بينيت».

في ذات السياق، كتب نداف هيتسني في صحيفة «معاريف» أن هذه الانتخابات هي عبارة عن صراع محتدم بين تيار اليمين «الحقيقي والأزف»، أو بين يمين «الشعارات والنزوات الشخصية» وبين يمين «التنفيذ والأفعال على الأرض»، معتبرا أن اليمين القومي والأيديولوجي (من دون الأحزاب الدينية) بتياريه اللذين يجمعان في مواقفهما على قضايا جوهرية تخص اليمين مثل «الموقف من اتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية والاستيطان في الضفة والقدس، وحدود صلاحيات المحكمة العليا... إلخ»، حصل على ٦٥ مقعدا في الكنيست وهو أكبر انتصار جماهيري انتخابي له على أحزاب اليسار.

إن ضعف تمثيل أحزاب اليسار عدديا في الكنيست، وتلاشي خطابه وبرنامجها كليا في الحملات الانتخابية، الذي يأتي بالتزامن مع بدء زحف أحزاب الوسط نحو اليمين وانتقال أحزاب

أعدت جولة الانتخابات الرابعة للكنيست الـ ٢٤ التي جرت في ٢٣ آذار الماضي، إنتاج أزمة الحكم التي تعيشها إسرائيل منذ عامين، كما أنها زادت الصورة تعقيدا، من خلال إحداث حالة من الخلط وإعادة الاصطاف داخل المعسكرين المتنافسين، وللذين تم اختزال الفوارق بينهما في شخص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

ومعسكر «لا نتنياهو» الذي أصبح يطلق عليه في الإعلام الإسرائيلي اسم «معسكر التغيير» هو التعبير الأمثل عن حالة الترددي التي وصلت إليها السياسة الإسرائيلية، وعن تداخل الخطوط الأيديولوجية والسياسية، وانحسار قوى التغيير الحقيقية التي تتناقض أيديولوجيا مع خط اليمين الذي يمثلته نتنياهو، وفوق ذلك عن ضعف بنية المعارضة وعجزها عن تشكيل بديل حقيقي، قادر على تحدي حكم نتنياهو، وإزاحته خارج مكتب رئاسة الحكومة.

في ظل التركيبة غير المتجانسة، وعدم وجود زعيم مجمع عليه، وطفان النزعات الشخصية والطموح الذاتي، يفقد «معسكر التغيير» عوامل القوة اللازمة من أجل الاستحواذ على السلطة، رغم حصوله على أغلبية عديدة تمكنه من تشكيل جسم مانع يحول دون تمكن نتنياهو من تشكيل الحكومة، إلا أنها لا تسعفه بالجلوس مكانه واستبداله.

إن قراءة مجردة لنتائج الانتخابات وتقسيمه المعسكرين المتنافسين تظهر بوضوح أن هناك معسكرا واحدا، متماسكا ومتبلورا ومنسجما سياسيا وأيديولوجيا فقط، ينافس مجموعة أحزاب تسير بلا رأس أو زعيم، ولا يجمعها شيء سوى العداء لنتنياهو.

المعسكر الذي يعلن عن نفسه صراحة أنه ضد نتنياهو (نستثنى هنا القائمة الموحدة برئاسة عباس منصور التي أعلنت أنها لا تنتمي إلى أي من المعسكرين، وتتف على مسافة واحدة منهما) حصل في جولة الانتخابات الأخيرة على ٦٤ مقعدا في الكنيست وهو ما يمكنه بسهولة (نظريا) من تشكيل حكومة بأغلبية مريحة، ولكن، ووفق ما عبر عنه وشخصه أحد المحللين في صحيفة «معاريف» في يوم الانتخابات، فإن العداء لنتنياهو ليس كافيا بحده ذاته لإنتاج معسكر تتواجد فيه «كل القضايا الخلافية بدءا من قانون القومية، وحقوق المثليين، ومكانة يوم السبت، وصولا إلى المحكمة العليا وصلاحياتها».

هذا التناظر بين مكونات «معسكر التغيير»، والذي لا يقف عند حدود الأيديولوجيا التي تمتد لتتسع لحزب مثل ميرتس في أقصى اليسار، إلى جانب أحزاب يمينية وجدعون ساعر وأفيغدور ليبرمان، بل يضم ولو اسميا القائمة المشتركة، التي تقف على النقيض قويا وسياسيا وأيديولوجيا من كافة الأحزاب (الشريكة) الأخرى، التي تطعن في شرعية الاعتماد على أصواتها لتشكيل حكومة، وتتمترس خلف سياسات وقوانين تجعلها أقرب إلى نتنياهو منها إلى الأحزاب العربية.

بخلاف «معسكر التغيير»، نجد أن نتنياهو والذي حصل معسكره على ٥٢ مقعدا فقط، أكثر قدرة على إدارة المعركة والفوز بتكليف تشكيل الحكومة وإضعاف المعسكر الآخر، من خلال استخدام أدوات الإغراء والضغط السلطوية التي لديه، وقدرة التأثير التي يمتلكها على جمهور أحزاب يمينية وجدت نفسها بسبب من عائداتها له في المعسكر الآخر، وهو ما يجعلنا نجزم أن هناك معسكرا واحدا فقط، وأن «معسكر التغيير» لا يعدو كونه خليط هجين ومتناقضا، ولا يقف على أرض صلبة، ولا يملك أية أدوات ضغط حقيقية يمكن أن تهدد حكم نتنياهو بشكل جدي، وكل ما يمكن أن يفعله هو منعه من تشكيل حكومة فقط.

تلاشي أحزاب المركز

تشخص الكاتبة ليراز مرجليت في صحيفة «ذي ماركر» أزمة عملية التصويت في الانتخابات الإسرائيلية بأنها تحولت إلى (حالة عاطفية، لا عقلانية، تراجعت فيها قوة الأحزاب لصالح التكتلات، وغابت عنها القيم والمصالح الجامعة والأيديولوجيا)، وهو ما أدى إلى انقسام الشارع إلى كتلتين «تحكهما مشاعر الحب الشديد لنتنياهو، أو الكراهية إلى درجة عدم احتمال وجوده».

قضت هذه الحالة العاطفية في التصويت، وفق مرجليت، على المركز وتيار الوسط في إسرائيل، كما أنها أخفت الفوارق بين الأحزاب، وقللت من

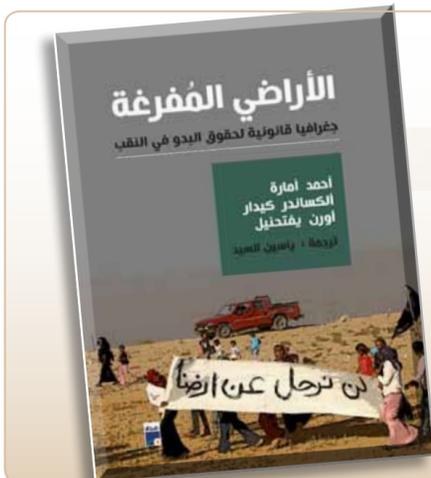
صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد





مواطن أردني يتابع كلمة الملك عبد الله الثاني الموجهة للإسرائيليون في ٧ الجاري، «تم واد الفتنة».

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية.. ربع قرن من التوتر!

كتب نهاد أبو غوش:

التزمت إسرائيل الرسمية الحذر تجاه أحداث الاسبوع الماضي في الأردن، أي ما عرف بـ«قضية الأمير حمزة»، لكن وزير الدفاع بيني غانتس، ومن موقعه الجديد بعد الانتخابات، إذ بات محسوباً على صفوف معارضي بنيامين نتانياهو، وبعد أن كرر العبارات الدبلوماسية المعهودة أن ما يجري في الأردن هو شأن داخلي، وجدها فرصة للغمز من قناة رئيس الحكومة بالقول إن من واجب رئاسة الحكومة تقديم المساعدات لهذا البلد الذي يمر بأزمات صحية واقتصادية.

ومع انتشار تلميحات وتسريبات أردنية عن ضلوع شخصيات أجنبية، وإسرائيلية تحديداً، في التدخل في الأحداث، اهتم الإعلام الإسرائيلي بما يجري في الأردن، وبطريقة تختلط فيها مشاعر الشجاعة والتشفي بما جرى، بتحليلات لا تنظر للأردن إلا كدولة ضعيفة بحاجة إلى مساعدة الآخرين، وبالتحديد إلى مساعدة دول الخليج العربية ماليا واقتصاديا، ومساعدة إسرائيل أمنياً وعسكرياً.

المصادر الأردنية ذكرت أن عناصر محيطة بالأمير كانت على اتصال بجهات أمنية خارجية، وهو ما فسره مصادر صحافية أردنية لاحقاً باتصال ضابط سابق في جهاز الموساد، بزوجة الأمير وعرضه عليها طائفة لتلقها إلى أي مكان تريده، المصادر الإسرائيلية أعادت نشر الخبر كما ورد من الأردن، فيادر الشخص المذكور واسمه روعي شوشنيك، إلى الإيضاح بأنه رجل أعمال ولم يكن يوماً ضابطاً في الموساد، في حين ذكر موقع «الوالد العبري» بأن المذكور كان مستشاراً لرئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت لشؤون النقب والجليل، وقد أقر شوشنيك بحسب موقع news1؛ بمداقته مع الأمير حمزة وحديث الأخير عما يتعرض له، وكسي يزيد هذا الإسرائيلي الطين بلة، أضاف في استخفاف بطبيعة الدولة الأردنية، أنه فعلاً عرض طائفة لنقل زوجة الأمير!

المطلوب أردن ضعيف وهش

ظل الإسرائيليون وحدهم يكررون الحديث عن محاولة الانقلاب، بينما الرواية الأردنية التي تدعمها روايات شخصيات أردنية معارضة، تشير إلى مجرد اتصالات خارج نطاق البروتوكول وأعراف الأسرة الملكية، ومقاطعة الأمير للاحتفالات الرسمية الأردنية (شهادة النائب والوزير الأردني السابق بسام حدادين على موقع تنوير الأردن)، فالمعلق الإسرائيلي للقناة ١٢ إيهود يعري، المعروف بقرنه من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وصف ما جرى في الأردن بأنه محاولة انقلاب فاشلة، وقال في حديث لإذاعة FM ١٠٣ الأردنية ليس جيداً، لأن الملك عبد الله عزل أخاه حمزة عن ولاية العهد، ويحظى الأمير حمزة بشعبية كبيرة لدى الجمهور والحيش، وعلى النقيض منه لا يحظى ولي العهد الأمير حسين بأية شعبية.

يعكس حديث يعري وبعض المحللين الإسرائيليين عن الأوضاع الداخلية الأردنية، نوعاً من التفكير الرغيبي لدى الإسرائيليين والذي لا يريد أن يرى الأردن إلا بلداً ضعيفاً وهشاً إلى الدرجة التي يتقيه في حاجة دائمة إلى الدعم الإسرائيلي، وهو تفكير لا يبتعد عن السياسيين الإسرائيليين

كثييراً عنه حين يريدون للعلاقات الأردنية- الإسرائيلية أن تبقى متينة ومتطورة، في الوقت الذي يريدون للأردن أن يتحمل نتائج السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة مخطط الضم الذي يمكن أن يتسبب بموجات من هجرة الفلسطينيين للأردن وأن تعصف هذه الموجات بالتركيبة السكانية للأردن.

السفير الإسرائيلي السابق في عمان عويد عيران، وهو الباحث الآن في معهد دراسات الأمن القومي، يبدو أكثر تحفظاً من يعري في أحكامه، لكنه لا يختلف معه كثيراً من حيث الجوهر، فيتحدث عن محاولة انقلاب، وبأن الأمير علاقات قوية بالعشائر، ولا يستبعد أن الملك يبذل محاولات يائسة حسب قوله، لإثبات مكانته كحاكم وحيد في الأردن.

أصابع إسرائيلية تعبت

تقول سمدر بيرى في تقريرها لـ«يديعوت أحرונوت»، بتاريخ الرابع من نيسان الجاري، إنها تلقت معلومات خاصة عن ضلوع السعودية وإمارة خليجية بمحاولة الانقلاب الفاشلة، وهي تعزز ما تسرب في عمان عن «أصابع إسرائيلية» في الموضوع، فتقول «يتبين الآن أيضاً بما لا يرتقي إليه الشك بأن نتانياهو كان يعرف غير قليل عما يشغل بال الملك عبد الله في الأسابيع الأخيرة ولماذا كان مهتماً أن يمنع رحلة رئيس حكومة إسرائيل الجوية إلى الخليج»، وتضيف أن الأردن «يشتبته بنتانياهو الذي كان يسره جداً أن يتخلص من عبد الله، وأن يرى مكانه حاكماً أردنياً آخر».

ويبدو أن الإسرائيليين الذين اعتمدوا سياسات تحاول الإذلال المتعمد للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال في كافة تفاصيل حياتهم، افترضوا أن مثل هذه السياسات والنزاع العارفة لها يمكن تطبيقها على أي مسؤول عربي، فوضعوا قيوداً أمنية على زيارة موكب ولي العهد الأردني الأمير الحسين بن عبد الله التي كانت مقررة للمسجد الأقصى، بفرض الحراسة الأمنية الإسرائيلية، وبالمحصلة أغنى الأمير زيارته على الفور. وقد فهم الإسرائيليون الرسالة الأردنية بوضوح، فقد أورد إيتامر أيخنر، المراسل السياسي لموقع «واينت»، غداة الحادثة، بأن التقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن الأردن اعتبر شروط إسرائيل، والترتيبات الأمنية لزيارة ولي العهد للقدس والمسجد الأقصى، مساساً صارخاً بمكانة المسجد، وإخلاقاً بمعاهدة وادي عربة التي تقر بالوصاية الأردنية على المقدسات.

الأردن يرد سريعاً

جاء الرد الأردني سريعاً بتعطيل زيارة بنيامين نتانياهو لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعدم السماح لطائرته بالمرور عبر الأجواء الأردنية، وقد عادت طائرة إماراتية خاصة أدراجها إلى الإمارات من دون الزائر المهم الذي كان يعول على زيارته هذه في أن تسجل له مزيداً من الإنجازات، وأن تكسبه مزيداً من الشعبية قبل أيام قليلة وحاسمة من الانتخابات العامة، فموقع «الوالد العبري» وضع عنواناً عريضاً لنشرته يوم ١١ آذار يفيد بأن نتانياهو يبحث عن المقعد ٦١ في الإمارات العربية المتحدة ونشرت صحيفة «يسرائيل هيووم» مقالاً لأريئيل كهانا بعنوان «عهد جديد في الخليج» تحدث فيه عن آفاق التعاون الشامل في المجالات

كافة الذي سينتفش بعد هذه الزيارة المهمة جداً. وواصل الوزير بيني غانتس انتقاده نتانياهو الذي أدى سلوكه في السنوات الأخيرة إلى المساس بالعلاقات مع الأردن، البلد الذي يشكل السلام معه ذخراً سياسياً واقتصادياً وأمنياً كبيراً بحسب غانتس. وقد ألجأ نائب رئيس الوزراء الأردني أيمن الصفدي إلى سبب إلغاء زيارة ولي العهد، مظهراً أن الأمر لا يقتصر على ترتيبات عابرة، بل يتعداه إلى «أعمال وممارسات تمس بالسلام، مثل بناء مستوطنات جديدة أو المنس بالمواقع المقدسة في القدس، وكل هذه خطوات تبعد السلام».

وربط ندياف شرغاي في مقاله في «يسرائيل هيووم» بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٢ ما أحاط بزيارة ولي العهد الأردني الملقاة للحرم، بالتناقص بين السعودية والأردن في الوصاية على المسجد الأقصى، وكذلك بسعي إسرائيل للحد من النفوذ التركي في المسجد الأقصى، وهو يدرك الأهمية التي يكتسبها هذا الأمر بالنسبة لدولة مثل الأردن. يؤسس الحكم الهاشمي فيها شرعيته على هذه المسؤولية الدينية، ليخلص إلى أن الأردن ما زال هو الشريك المفضل لدى إسرائيل، إلى أن تبرز معطيات جديدة، ويكرر ما يراه غيره من المعلقين الإسرائيليين بأن الأردن يحتاج إلى إسرائيل أكثر مما يحتاج إسرائيل إليه.

ولم تكن أحداث الشهرين الأخيرين إلا تفاصيل جزئية في مسلسل طويل من التوترات والانتقادات والمواجهات السياسية في المحافل الدولية، ولكن ما يميز هذه الأحداث أنها منبت أهم رموز السيادة الأردنية وهو الملك، كما أنها طاولت البعد الديني والرمزي لوصاية الأردن على المقدسات.

إنكار إسرائيلي ثم اعتراف

حاولت أوساط رئيس الحكومة الإسرائيلية التهوين مما جرى، فادعت في البداية، أن تأجيل الزيارة جاء بسبب إدخال سارة نتانياهو زوجة رئيس الحكومة إلى المستشفى، لكن المصادر عيناها اعترفت لاحقاً بسبب التأجيل، فقد أقر بيان لدويان رئيس الحكومة أن التأجيل تم بسبب الموقف الأردني الراض لعبور طائرة نتانياهو، وجاء في البيان «كان من المفروض أن يقوم رئيس الحكومة بزيارة إلى الإمارات، ولكن بسبب صعوبات طرأت على تنسيق مرور رحلته عبر الأجواء الأردنية، تم تأجيلها»، وأقر الديوان في بيانه أن الموقف الأردني نبع بسبب إلغاء زيارة ولي العهد الأردني إلى الحرم القدسي الشريف، جراء خلاف طرأ حول التدابير الأمنية التي يتم اتخاذها في الأقصى.

يوميات السلام البارد بين البلدين الجارين مليئة بالحوادث الاستفزازية وأسباب الانفجار، سواء الأسباب الجدية والعميقة كالموقف من حل القضية الفلسطينية، وقضية القدس ومقدساتها التي أقرت اتفاقية وادي عربة بالوصاية الأردنية عليها، أو تجاه القضايا والتطورات اليومية العادية التي تميزت بكثرة الاستفزازات الإسرائيلية، وهو أمر يفسره المحللون الأردنيون بوجود عقلية استعلائية وعنجهية لدى المسؤولين الإسرائيليين الذين لا يقيمون كبير وزن لاعتبارات الطرف الآخر وحساباته وحساسياته.

ربع قرن من التوتر

ظلت العلاقات الأردنية- الإسرائيلية مشحونة بالتوترات

والقلقل على امتداد أكثر من ربع قرن، أي منذ توقيع معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية المعروفة بمعاهدة وادي عربة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤. ويمكن وصف هذه العلاقات بأنها أقرب إلى فصل طويل من السلام البارد والجمود الرسمي والشعبي، ووصلت في عدة مناسبات إلى الحضيض، وإلى درجة سحب السفراء مع الاكتفاء بالحد الأدنى من الاتصالات السياسية والأمنية.

فبعد أن أطلقت اتفاقية وادي عربة أملاً عريضة عن ثمار السلام الوفيرة التي يمكن أن تفضي لها الاتفاقية، وعن التعاون المشترك في شتى المجالات، ودور أردني مفر ومربح به في إيجاد تسوية سلمية مقبولة للقضية الفلسطينية، فإن هذه الآمال سرعان ما انتكست بفعل الإفراج عن مؤسس حركة حماس المتكررة، سواء لجهة نكث العهد مع الأردن، أو لجهة انتهاك سيادته غير مرة، وكان أبرزها محاولة جهاز الموساد الإسرائيلي اغتيال القيادي في حركة حماس خالد مشعل في العام ١٩٩٧، وهي المحاولة التي انتهت بفشل ذريع وبالقبض على منفذها، ثم التدخل الشخصي للعاهل الأردني الراحل الملك حسين للإفراج عن مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين ومباذله بعيملي الموساد.

التوتر هو العنوان

الموقف الشعبي الأردني لم يكن متحمساً للسلام مع إسرائيل، فقد ظل موقف النقابات المهنية والعمالية والهيئات الشعبية الأردنية جمعاً على رفض التطبيع مع إسرائيل، ووصلت تأثيرات هذا الموقف إلى البرلمان نفسه الذي اتخذ أكثر من مرة مواقف تدعو الحكومة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، كما برز في السنوات الأخيرة في موقف البرلمان من اتفاقية الغاز. وباستثناء حادثة وحيدة أطلق فيها الجندي الأردني الغاضب أحمد الدقاسمة النار على فتيات إسرائيليات فقتل سبعة منهن في آذار ١٩٩٧ في منطقة الباقورة شمال نهر الأردن، بسبب استهزائهن به في أثناء صلاته، ظلت الخروقات الرئيسية لمعاهدة السلام من الاتجاه المعاكس، أي من إسرائيل تجاه الأردن، كما في واقعة تزويد إسرائيل للأردن بمياه ملوثة في العام ٢٠٠٩، أو حادثة قتل القاضي الأردني رائد زعبيتر في العام ٢٠١٤ بسبب استهدافه على إجراءات التنكيل والتفتيش على الجسر، وكذلك في حادثة قيام موظف أمني في السفارة الإسرائيلية في عمان بإطلاق النار على أردنيين وقتلها في تموز ٢٠١٧، وهو الحادث الذي تبعه توتر شديد أدى إلى سحب موظفي السفارة، وأدى إلى اعتذار إسرائيلي لاحق ثم التزام بدفع تعويضات إلى أسرتي القتيلين.

خيبة أمل الملك حسين

يمكن القول إن مؤشرات التوترات والاستفزازات الإسرائيلية ظهرت مبكراً، وهي تعود بشكل خاص إلى السياسات الإسرائيلية الخفيفة والقمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك محاولات تغيير الوضع القائم في القدس، وأعمال الاستيطان وممارسات القمع، وقد أدرك العاهل الأردني الراحل الملك حسين (توفي في شباط ١٩٩٩) هذه النتيجة مبكراً، فقد عبر عن خيبة أمله من إسرائيل وزعمائها، وخاصة من بنيامين نتانياهو، وذلك في حديثه للمستفيض مع المؤرخ البريطاني الإسرائيلي آفي شلايم الذي وثقها في كتابه «أسد الأردن» عن سيرة حياة الملك (صدر في العام ٢٠٠٧

«محكمة العدل العليا» تُشرعن معاقبة عالمٍ بحريّة آرائه السياسية!



فظ وصارخ على الديمقراطية، ضرب في جسدها وانتقاص جوهر من وحدتها وتكاملها. ويزداد الأمر خطورة في حالتنا العينية هذه عند الأخذ بقولهم المعرفية المختلفة وتقديراً لإنجازاتهم الصورة بدونها: أول هذه العوامل هو كون القرار شرعنة فاضحة لمعاقبة عالمٍ بحريّة آرائه السياسية التي يكفلها حقه الأساس في حرية التعبير. وثانيها أن «دستور الجائزة» يضع محاذير لمنع وقوع الجائزة تحت سطوة الاعتبارات السياسية ولا يمنح (الدستور) وزير التربية والتعليم، الذي تجري عملية اختيار المرشحين في نطاق وزارته، أية صلاحية لحجب الجائزة عن أي من المرشحين لأي سبب كان. أما الحق الوحيد الذي يمنحه الدستور للوزير في هذا السياق فهو رفض توصية «لجنة الجائزة»، المهنية في كل مجال من المجالات التي تُمنح فيها الجائزة، مع تسويغ هذا الرفض بصورة تفصيلية، ثم إعادة الأمر إلى اللجنة لتعيد النظر وتتخذ قرارها. وفي هذه الحالة، ينص الدستور على أن اللجنة تعيد النظر في الأمر على ضوء ملاحظات الوزير وتتخذ قرارها «الذي يكون نهائياً ولا يمكن تغييره»؛ ولمنع أي تأثيرات خارجية وغير مهنية على أعضاء اللجنة، ينص الدستور على إبقاء أسمائهم طي السرية والكتمان إلى ما بعد الإعلان عن الفائزين.

العامل الثالث أن أحكام «قانون المقاطعة» لا تعتبر الدعوة إلى المقاطعة مخالفة جنائية وإنما «إضراً واجب التعويض»، معنى هذا، قانونياً، أن الشخص (الشخص الفرد، وليس الدولة!) المتضرر من الدعوة إلى المقاطعة يستطيع تقديم دعوى تعويض ضد صاحب الدعوة. وعلاوة على ذلك، فإن العريضة التي يقال إن غولدرايخ قد وقّع عليها لا تشكل «دعوة إلى المقاطعة» بحسب مفهوم «قانون المقاطعة» ووفق أحكامه، لسبب بسيط هو أن «الإضرار الموجب للتعويض» يتحقق ليس حين يطلق شخص ما دعوته إلى المقاطعة وإنما المطلوب - وفق متطلبات القانون وأحكامه - هو أن يكون ثمة احتمال معقول بأن تقود تلك الدعوة إلى فرض المقاطعة». لكن هذا الشرط لا يتحقق في حالة الاتحاد الأوروبي الذي لا يعترف بالمناطق المحتلة كجزء من دولة إسرائيل ويؤكد، بنص واضح وصريح، في جميع اتفاقيات التعاون المختلفة بينه وبين إسرائيل، وخصوصاً في المجال العلمي والبحثي، أن هذا التعاون «لا يشمل جامعة أريئيل، الواقعة في منطقة استيطانية»!

أما العامل الرابع والأخير، فهو أنه بدلاً من اتكاء المحكمة العليا على «قانون المقاطعة» واتخاذ أداة وذريعة لتبرير وشرعنة معاقبة غولدرايخ السياسية، بسبب آرائه ومواقفه، كان من الأجدر بحسب إلغاء هذا القانون بعد إعلان عدم دستوريته نظراً لما يتضمنه من منس بحقوق وحرّيات فردية أساسية جعلتها المحكمة العليا نفسها، عبر عشرات القرارات القضائية، حقوقاً دستورية اشتقتها وصاغتها من نص «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته»، لا سيما بشكل خاص البند الذي يعزف إسرائيل بأنها «دولة يهودية وديمقراطية» - وهو التعريف الذي أخذت المحكمة نفسها مركب «الديمقراطية» منه لتؤسس عليه ما يعرف باسم «الثورة الدستورية» ولتشيد منظومة حقوق وحرّيات شخصية أساسية، دستورية!

سياسية بحجب «جائزة إسرائيل» عن مرشحين لنيلها؛ وهي التي تُعتبر أعلى وأرفع جائزة رسمية في إسرائيل تمنحها الدولة تكريماً للمتميزين في حقولهم المعرفية المختلفة وتقديراً لإنجازاتهم العلمية، الأدبية، الفنية، الاجتماعية، الإعلامية أو الرياضية وسواها من ميادين الحياة المختلفة والتي ساهموا بها في تطوير الدولة والمجتمع الإسرائيليين. وقد أدت هذه التجاذبات السياسية في حالات عديدة إلى تنازل المرشحين الذين تقرر منحهم الجائزة عنها، وكانت أبرز تلك الحالات تنازل الفيلسوف والعالم يشعياهو لبيوفيتش عن الجائزة في العام ١٩٩٣.

وليس جديداً أيضاً تدخل «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية في مسألة منح الجائزة، أو حجبها، في العديد من الحالات التي توجهت فيها جهات مختلفة إلى المحكمة لمطالبتها بإصدار أمر قضائي يمنع منح الجائزة لبعض المرشحين لنيلها، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر: الوزيرة وعضو الكنيست السابقة شولاميت أونوي، الفنان الرسام والنحات يغئال توماركين، أستاذ العلوم السياسية البروفيسور زئيف شطرنهيل وكثيرون آخرون غيرهم بسبب مواقفهم السياسية وعلى خلفيتها. غير أن قرارات المحكمة العليا في جميع تلك الالتماسات الكثيرة خلصت، على الدوام، إلى نتيجة واحدة موحدة هي: رفض الالتماسات، مع التأكيد على أنه «بينما تُمنح جائزة إسرائيل عن منجزات مهنية جديرة بالتقدير، فإن التصريحات التي يجري استخدامها غالباً تكون خارج الإطار المهني الذي تُمنح الجائزة عنه. في مثل هذه الحالة، من الصعب عدم النظر إلى حجب الجائزة عمقاً واعتبر جديراً بها بفضل منجزاته المهنية، لكن على أساس مواقفه السياسية التي عبر عنها، بكونه مساً خطيراً بحرية التعبير، وليس بصورة غير مباشرة»، كما أكدت المحكمة ذاتها في قرارها القضائي بشأن الالتماس ضد منح الجائزة للبروفيسور زئيف شطرنهيل، في العام ٢٠٠٨، مضيئة: «ثمة أمثلة لهذه النتيجة مفهولة كتمّ الأفواه» الذي لا مكان له في نظام ديمقراطي، إذ ما هي الرسالة التي تبثها هكذا نتيجة إن لم تكن رسالة الإخراص؟ مجرد المعرفة بأن التعبير عن رأي لا يحظى بشعبية قد تؤدي، بعد فترة من الوقت، إلى نتائج على صعيد ما له بعد مهني لا يستوي مع ثقافة حرية التعبير في نظام ديمقراطي».

لكن «محكمة العدل العليا»، التي لم تجد عن هذا النهج في عشرات الحالات/الاختيارات وعلى مدى عشرات السنوات، تأتي الآن لتحدث انعطافاً عن هذا النهج بمنحها الوزير مهلة «لفحص الأمر واتخاذ قرار نهائي» مع التأكيد على «حقه/ صلاحيته في أن يقرر عدم منح الجائزة» للبروفيسور غولدرايخ بعد فحص «ما إذا كانت العريضة المذكورة أعلاه (التي تدعو للاتحاد الأوروبي» إلى مقاطعة «جامعة أريئيل» الاستيطانية) تندرج تحت أحكام قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة»؛ وهو القانون الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي سنة ٢٠١١ والمعروف اختصاراً باسم «قانون المقاطعة».

ذلك أن كتمّ الأفواه، الذي يشكل التجسيد الأبرز والأكثر مباشرة لقمع حرية التعبير عن الرأي التي تعتبر إحدى الحريات الأساسية والحق فيها هو أحد حقوق الإنسان الأكثر أساسية، هو اعتداء



عويديد غولدرايخ (يمين) ويوفاف غالانت.

أبيب)، البروفيسور أشير كوهين (رئيس «الجامعة العبرية» في القدس)، البروفيسور أوري سيفان (رئيس «معهد الهندسة التطبيقية/التخنيون» في حيفا)، البروفيسور ألون حيسن (رئيس «معهد وايزمان للعلوم»، حيث يعمل البروفيسور غولدرايخ)، البروفيسور دانيئيل حايموفيتش (رئيس «جامعة بن غوريون» في بئر السبع/الغلب)، البروفيسور رون روبين (رئيس جامعة حيفا)، البروفيسور ميمي آيزنشتات (رئيسة «الجامعة المفتوحة»). كما عبر مجلس «المجمع الوطني الإسرائيلي للعلوم والآداب» ورؤسأؤه السابقون عن «الأسف العميق والقلق الكبير على حرمان البروفيسور غولدرايخ من الحصول على جائزة إسرائيل عن أبحاثه في علوم الرياضيات والحاسوب بسبب مواقفه السياسية» ضد الاحتلال. وقال بيان صادر عن المجلس ورؤسأئه السابقين إن «المعيار الأساس لمنح جائزة إسرائيل في المجالات العلمية هو الامتياز البحثي، الذي يفضلته تحافظ الجائزة على مكائتها بوصفها وسام التقدير الأعلى الذي تمنحه دولة إسرائيل لعلمائها». وأضاف البيان أن «التصريحات السياسية هي في إطار المسموح به وفق مبدأ حرية التعبير وهي ليست ذات صلة أو أهمية في سياق القرار بشأن منح الجائزة أو حجبها».

وفي حديث إذاعي، عبّر نائب رئيس هذا «المجمع»، البروفيسور دافيد هرثيل (من «معهد وايزمان للعلوم» والحائز على «جائزة إسرائيل» لسنة ٢٠٠٤ في مجال علوم الحاسوب) عن غضب شديد على قرار الوزير غالانت واصفاً إياه بأنه «فضيحة من الدرجة الأولى... ثمة هنا رائحة وأجواء فاشية شبيهة بتلك التي سادت في العام ١٩٣٣»، في إشارة واضحة إلى النازية الألمانية والهولوكوست. وأوضح هرثيل: «أنا أيضاً مؤيد لمقاطعة جامعة أريئيل في المناطق المحتلة وقد وقعت على العريضة التي يريد غالانت حرمان غولدرايخ من الجائزة بسببها». أما المحامي ميخائيل سفراء، الذي تولى تمثيل البروفيسور غولدرايخ والمرافعة عنه أمام المحكمة، فعقب على قرار «محكمة العدل العليا» بالقول إن «غولدرايخ متهم باقتراح جريمة لم تتم صياغتها في إسرائيل الحالية بعد، كما يبدو، هي: اليسارية. فقد أوجد المستشار القانوني للحكومة، مع وزير التربية والتعليم، مساراً مكارثياً واضحاً وصريحاً لحجب جائزة إسرائيل عن أصحاب المواقف المعارضة للاحتلال، للنهب وللإبادة، وهكذا يقومون بإقصاء معسكر سياسي كامل في إسرائيل». وأضاف سفراء أن «مجرد الفكرة القائلة بأن من حق الوزير مواصلة البحث والتدقيق في تصريحات غولدرايخ السياسية، ثم اعتماد قوائم سوداء تعدها تنظيمات تلاحق الأكاديميين والفنانين بحريّة آرائهم السياسية هي فكرة مشينة وغير معقولة».

معالم السقوط في قرار المحكمة

ليس جديداً تحويل «جائزة إسرائيل»، التي بُدئ بتوزيعها في العام ١٩٥٣، إلى ساحة للمنازلات والمناكفات السياسية، بل استغلالها سوطاً لمعاقبة وجلد «الخارجين عن الإجماع» القومي اليهودي، أو ما تحدده بعض الأطراف السياسية، السلطوية المتنفذة عادةً وغالباً، باعتبارها إجماعاً كهذا. فقد حدث أكثر من مرة أن طالبت جهات

بالإشارة إلى أن «حقوق الأطراف محفوظة بشأن أي قرار نهائي سيصدر. فقد سجلنا أمامنا أنه إذا ما تقرر في نهاية المطاف منح البروفيسور غولدرايخ الجائزة، فسيكون بالإمكان تنفيذ ذلك خلال حفل توزيع جائزة إسرائيل العام المقبل أو في موعد أبكر، وفق ما يختاره غولدرايخ»!

وفي تعقيبه على قرار المحكمة شرعنة حرمان البروفيسور غولدرايخ من الجائزة كعقاب له على آرائه ومواقفه السياسية، قال الوزير غالانت في تفريدها نشرها على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إن «جائزة إسرائيل هي الجائزة الأكثر أهمية وقيمة التي تمنحها دولة إسرائيل. الشخص الذي لا تحظى دولة إسرائيل وقوانينها بمعزّة في قلبه لا يستحق هذه الجائزة. ربما كان البروفيسور غولدرايخ عالماً لامعاً، لكن دعمه لحركة المقاطعة ودعوته إلى مقاطعة جامعة أريئيل هما بمثابة بصقة في وجه دولة إسرائيل والأكاديمية الإسرائيلية، بل هما خرق محتمل للقانون»!

وأوضح غالانت أنه «سيستغل المهلة الزمنية التي منحتها إياها المحكمة العليا لاستكمال فحص الموضوع وما إذا كان تنصل البروفيسور غولدرايخ الحالي من حركة المقاطعة هو تنصل صادق وما إذا كانت المعلومات التي قدمها إلى المحكمة وإلى الدولة بهذا الشأن هي معلومات صحيحة»؛ وختّم غالانت قائلاً: «السيناريو الذي قد يقف فيه داعم لحركة المقاطعة ضد إسرائيل على المنصة في ذكرى استقلال الدولة ليستلم جائزة إسرائيل من أيدي قادة الدولة هو سيناريو لا يمكننا السماح به»!

إجماع أكاديمي على رفض قرار الوزير

أحد أوجه الخطورة في قرار المحكمة هذا تنبه إليه رؤساء الجامعات الإسرائيلية و«المجمع الوطني الإسرائيلي للعلوم والآداب» ورؤسأؤه السابقون الذين سارعوا إلى الإعلان عن رفضهم لقرار الوزير. ففي الرسالة التي وجهوها إليه، طالب رؤساء الجامعات الإسرائيلية الوزير غالانت بالترافع عن موقفه وعن رفضه قبول قرار «لجنة الجائزة» بمنح البروفيسور غولدرايخ «جائزة إسرائيل» تقديراً لأبحاثه العلمية في مجال الرياضيات. وأشار رؤساء الجامعات، في رسالتهم، إلى حقيقة أن دعوتهم هذه إلى الوزير «لا تنبع من تضامناً مع تصريحات غولدرايخ السياسية، بل العكس هو الصحيح؛ رأينا مختلف عما تتضمنه تصريحاته المعروفة لنا. لكننا نعتقد بأن من حقه، كموطن يعيش في دولة ديمقراطية، أن يعبر عن رأيه دون وجل أو مراعاة»!

وختّم رؤساء الجامعات رسالتهم إلى الوزير بالتأكيد على أن «عدم منح شخص ما جائزة إسرائيل وراء تأسيس هذه الجائزة ومنحها بصورة سنوية، كما يشكل مساً عميقاً وخطيراً بحرية التعبير وبحرية التفكير. فقرارك يولد الانطباع السيء بأن «من يسير في الثلم» فقط هو الذي يستحق المكافأة والتقدير، بينما يكون العقاب من نصيب كل من يجرؤ على التعبير عن رأي سياسي يقع خارج نطاق الإجماع»؛ وقد وقع على هذه الرسالة كل من: البروفيسور أريئيل بورات (رئيس جامعة تل

كتب سليم سلامة:

بخكهما القضائي الذي أصدرته يوم الخميس الأخير، ارتكبت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية جملة من الأخطاء التي يمكن القول، دون مغالاة، إنها تضعها في موقف مناقض لاسمها («العدل») ومناقض لقرارات سابقة صدرت عنها، بل مناقض لكل ما في الديمقراطية من حقوق وقيم فيما يمكن اعتباره اعترافاً رسمياً تسجله هذه الهيئة القضائية الأعلى في إسرائيل بزيف «الديمقراطية الإسرائيلية» المذعاة ومدى ضيق حدودها، ليس القومية - العرقية فحسب، وإنما السياسية أيضاً. هذا هو الاستنتاج المركزي الذي لا بد من استخلاصه عند قراءة نص قرار «محكمة العدل العليا» بشأن منح «جائزة إسرائيل» هذا العام للبروفيسور عويديد غولدرايخ، العالم ذي الشهرة العالمية في مجال الرياضيات، من «معهد وايزمان للعلوم» في مدينة رحوفوت، وهو قرار يحمل بين طياته وفي دلالاته درجة عالية جداً من الخطورة المتعددة الأوجه، كما سنبينها هنا.

فقد شرعنت المحكمة، في نص قضائي رسمي لا يعدم التعليقات والتسويغات القانونية، القرار الذي اتخذته وزير التربية والتعليم، يوفاف غالانت (ليكود)، رفض قرار «لجنة اختيار الفائزين بجائزة إسرائيل» للسنة الجارية ٢٠٢١ والقاضية بمنح البروفيسور غولدرايخ هذه الجائزة تقديراً له على أبحاثه في أحد المواضيع المهمة في مجال علوم الرياضيات والحاسوب.

وجاء رفض غالانت هذا على خلفية المواقف التي عبر عنها غولدرايخ في مناهضة الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية وفي تأييد حركة «المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات» (BDS) على خلفية استمرار الاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها.

مهلة تجاوز الجدول الزمني وموعده النهائي!

قرار المحكمة العليا الإسرائيلية هذا جاء رفضاً للالتماس الذي تقدمت به إليها «لجنة الجائزة» ضد وزير التربية والتعليم وقراره المذكور. وفي قرارها هذا، تبنت المحكمة موقف الوزير غالانت الذي طلب «فحص ما إذا كان يستطيع، من الناحية القانونية، رفض منح البروفيسور غولدرايخ جائزة إسرائيل»، كما تبنت موقف المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، الذي ادعى بأنه «ينبغي إتاحة المجال أمام الوزير غالانت لبحث الموضوع وفحص المعلومات التي وصلت إليه قبل يومين» ومفادها أن غولدرايخ قد وقع على عريضة نُشرت قبل نحو أسبوعين تعلن التأييد لحركة المقاطعة وتدعو «الاتحاد الأوروبي» إلى مقاطعة «جامعة أريئيل» القائمة في مستوطنة أريئيل، التي أقيمت سنة ١٩٧٨ على أراضٍ تبليغ مساحتها أكثر من ٥٠٠ دونم تابعة لعدد من البلدات الفلسطينية هي سلفيت، إسكاكا، مردة وكفل حارس.

هيئة المحكمة تألفت من ثلاثة قضاة (هم القاضي نوعام سولبيرغ، المستوطن في مستوطنة «ألون شفوت»، إحدى «مستوطنات غوش عتسيون» الواقعة إلى الجنوب من القدس، ما بين بيت لحم والخليل؛ القاضية ياغيل فيلنر، المقيمة في مدينة حيفا اليوم لكن الناشطة سابقاً في حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية، إذ كانت ضمن نواتها الاستيطانية الأولى في «سبطية» بالقرب من مدينة نابلس؛ والقاضي يتسحاق عميت) وانتبخت بالطبع إلى مسألة التوقيت، لكنها سوّغت قرارها هذا بالقول إنه «في الظروف التي نشأت، ومع الأخذ في الاعتبار موقف وزير التربية والتعليم بشأن الحاجة إلى مهلة زمنية إضافية لفحص الموضوع، بما في ذلك إمكانية النظر في ما سيقوله البروفيسور غولدرايخ حول الأمر قبل البت به واتخاذ قرار نهائي؛ ومع الانتباه أيضاً إلى موقف المستشار القانوني للحكومة القائل بأن المسألة «ليست هامشية أو تافهة»، بل قد تحتاج إلى تحليل قضائي لا يتيحة الجدول الزمني الآن، فإننا نعتقد بأنه ينبغي إتاحة المجال أمام الوزير لإعادة فحص الموضوع واتخاذ القرار النهائي في مدة أقصاها ثلاثون يوماً»!

المعنى الصريح والنتيجة الفورية والمباشرة لقرار المحكمة هذا هو، بشديد البساطة، عدم منح البروفيسور غولدرايخ هذه الجائزة وحرمانه منها، لهذه السنة على الأقل، إذ أمهلت الوزير غالانت «٣٠ يوماً لبحث الموضوع» بينما يجري توزيع «جائزة إسرائيل»، عادة، ضمن الاحتفالات بذكرى استقلال دولة إسرائيل سنوياً (الذكرى الـ ٧٣، تحل، هذا العام، يوم ١٥ نيسان الجاري). لكن المحكمة حاولت «تلطيف» قرارها المثير للاستهجان

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية (٨٠)

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات





أثر التلوث الساحلي في إسرائيل.

منظمات مستقلة: وزارة الزراعة الإسرائيلية تعيق مبادرة تهدف إلى استباق كارثة بيئية جدية!

كتب هشام نفاع:

هنا يتوقف موقع «شكوف» عند التجاذبات الحزبية في الكنيست التي عرقلت تقدم مشروع القانون، فيقول إنه رغم وجود إجماع برلماني واسع النطاق على أهمية القانون، فقد اختارت وزارة الزراعة الإطاحة به. ولأن وزير الزراعة ينتمي إلى حزب «كحول لفان (أزرق أبيض)»، فقد أدى ذلك إلى نشوء معارضة واسعة من أعضاء الحزب الآخرين، وهكذا عارض ما مجموعه ٥٨ عضواً في الكنيست هذه الخطوة وتم رفض الاقتراح.

الوزارة تعد مرة بعد أخرى: «خلال الأسابيع المقبلة!» وزارة الزراعة الإسرائيلية أوضحت سبب الرفض بزعم وجود حاجة إلى مزيد من عمل الموظفين حول هذا الموضوع. وقالت الوزارة: «إننا لا نرى مجالاً للموافقة على مشروع قانون خاص بينما تقوم الحكومة بالتحرك على الطريق الذهبي الأوسط، مؤكدة على جميع المتغيرات في النواحي المناسبة». وعلى الرغم من المعارضة، تدعي الوزارة أنها تدعم بالفعل تركيب أجهزة تحديد المواقع على سفن الصيد، وأن وزير الزراعة ألون شوستر يعمل على الترويج لذلك. وقالت الوزارة في تشرين الأول الأخير إنها «تبدل جهوداً للترويج لهذا الأمر في الأسابيع المقبلة»، منذ ذلك الحين، كما ذكرنا، مضى نصف عام، كما يضيف الموقع العبري، وحين توجه الموقع ثانياً إلى الوزارة كررت الادعاء بأنها تعمل على استكمال التحضيرات لهذا الأمر «خلال الأسابيع المقبلة»!

أما هيئة الغاز في وزارة الطاقة الإسرائيلية فقد ردت على توجه الموقع بالقول: «تدرك وزارة الطاقة أهمية ضرورة تعزيز البنية التحتية البحرية للغاز الطبيعي، بحيث لا يجري صيد الجرف في بيئتها، مما قد يضر بالأسماك والبيئة البحرية وحتى قد يتسبب في كارثة بيئية وبتهديد سلامة مواطنين وبلحاق أضرار اقتصادية. في الأونة الأخيرة فقط، في كارثة القطران التي حلت بدولة إسرائيل، تعرضنا إلى المخاطر الكامنة في المجال البحري وأهمية فرضه. من أجل معالجة المخاطر الكامنة في إتلاف البنية التحتية للغاز الطبيعي في أثناء الصيد بشباك الجرف، تم توقيع اتفاقية في العام ٢٠١٧ بين وزارات الطاقة والزراعة والمالية وسلطة الطبيعة والمتنزهات، والتي تم كجزء منها إنشاء وحدة بحرية في الطبيعة وهيئة الحدائق الوطنية. كجزء من هذه الاتفاقية، قامت وزارة الطاقة بوضع ميزانية لوحدة إنفاذ القانون البحري منذ العام ٢٠١٧. ومع ذلك، لم يتم تفويض الصلاحيات ذات الصلة بالصيد البحري على البنية التحتية للغاز الطبيعي من طرف وزارة الزراعة إلى الوحدة التنفيذية المعنية، ومن ناحية عملية، لا يتم تطبيق هذه الأنظمة».

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو. من قبل وزير المالية آنذاك، بنيامين نتنياهو.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي